في كلمة لمندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف السفير جمال الغنيم

الكويت: المساواة والعدالة وعدم التمييز تمثل إحدى ركائز حقوق الإنسان المهمة

جمال الغنيم

أكدت دولة الكويت امس أن المساواة والعدالة وعدم التمييز تمثل احدى ركائز حقوق الانسان المهمة في البلاد مشددة على انها انضمت للعديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان انطلاقا من الرغبة الصادقة في اعلاء قيم حقوق الانسان.

جاء ذلك في كلمة مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف السفير جمال الغنيم خلال افتتاح أعمال الدورة 12 للجنة حقوق الانسان العربية «لجنة الميثاق» بمشاركة عربية واسعة.

واستعرض وفد دولة الكويت بأعمال الدورة مسيرة البلاد وجهودها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في جميع المجالات معربا عن تطلعه الى حوار فعال ومثمر مع لجنة حقوق الانسان العربية «لجنة الميثاق» بغرض الاستفادة من خبرات اعضاء اللجنة للوصول الى افضل السبل والممارسات التي من شانها أن تنعكس ايجابيا على حالة حقوق الانسان في دولة الكويت.

وأوضح أن دولة الكويت عندما استقلت عام 1961 شرعت في اعداد دستورها الوطني الذي صدق عليه في عام 1962 حيث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها.

وأكد أن الدستور عزز بذلك مفهوم الديمقراطية وأهم ضمانات حقوق الانسان وحريته الاساسية لافتا الى أن ذلك يتضح جليا في كل ما ورد في الباب الثالث من الدستور والمعنون بـ«الحقوق والواجبات العامة».

وأوضح أن الباب الثالث يضم كل ماجاء في المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان بالاضافة لانسجامه مع مكونات الميثاق العربي لحقوق الانسان.

وأوضح من أهم تلك المكونات الحق في الحياة والكرامة الانسانية والعدالة والمساواة والحريات الاساسية كحرية الرأي والتعبير والسكن والتنقل بالاضافة أيضا لحقوق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها.

وقال السفير الغنيم ان دولة الكويت وضعت آليات حماية فعالة ومؤثرة في الواقع العملي والتطبيقي حتى تتكامل مبادئ حقوق الانسان مع تشريعات الحماية.

واشار الى انه من أهم تلك الآليات انشاء المحكمة الدستورية عام «1973» والتي تعد بمثابة المظلة الدستورية والقضائية التي تكفل وتعزز أوجه الحماية القانونية وضمانا للتأثير السليم لأحكام الدستور.

وأضاف أن من بين الآليات ايضا المصادقة على الاتفاقيات والصكوك الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية مناهضة التعذيب.

وذكر أن دولة الكويت انشات في هذا الاطار أيضا آليات وطنية معنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان ومنها «لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة» و«لجنة شؤون المرأة » اضافة الى «الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة».

واشار الى أن دولة الكويت انشات أيضا «الهيئة العامة للغذاء » و«الهيئة العامة للقوى العاملة» و«الهيئة العامة لمكافحة الفساد » بالاضافة الى «الديوان الوطني لحقوق الانسان».

وقال السفير الغنيم ان دولة الكويت قامت خلال الخمس سنوات الماضية في سن تشريعات وقوانين ساهمت في تعزيز اطار الحماية لحقوق الانسان.

وأضاف أن من أبرز تلك القوانين «قانون العمل في القطاع الاهلي رقم 6 لسنة 2010» و«قانون الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 8 لسنة 2010» و«قانون حماية الوحدة الوطنية رقم 19 لسنة 2012».

واضاف انه من بين القوانين ايضا «قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص رقم91 لسنة 2013» و«قانون الحضانة الخاصة رقم «22» لسنة 2014» و«قانون محكمة الاسرة رقم12 لسنة 2015 » بالاضافة الى «قانون حقوق الطفل رقم 21 لسنة 2015».

وذكر انه من بين القوانين «قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان 67 لسنة 2015» و«قانون الاحداث 111 لسنة 2015» و«قانون رقم 68 لسنة 2015 في شان العمالة المنزلية».

وأشار الى مصادقة دولة الكويت على «اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة بموجب قانون 39 لسنة 2013».

كما أشار أيضا الى صدور «القانون رقم 109 لسنة 2014» الذي منح الافراد حق اللجوء مباشرة الى المحكمة الدستورية وعرض منازعاتهم الدستورية أمامها بدعوى اصلية.

وأوضح أن المحكمة الدستورية تمتلك ابطال اي تشريع « قانون أو مرسوم » ينتهك الضمانات الدستورية ولا يخفى اثر هذا التشريع في حماية الحقوق والحريات.

وأكد السفير الغنيم أن القضاء في دولة الكويت يعد محط احترام لاعتباره احدى السلطات الثلاث في الدولة موضحا أن المادة 162 من الدستور نصت على «شرف القضاء ونزاهة القضاة أساس الملك وضمان للحقوق والحريات».

وأضاف أن المادة 163 من الدستور أكدت عدم وجود أي سلطان لجهة على القاضي في قضائه وعدم جواز التدخل في سير العدالة.

وشدد على أن القانون يكفل استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاء والاحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

وقال انه حرصا على تعزيز أطر وآليات الديمقراطية ومنعا للجور على الحقوق او الحريات جاءت المادة 50 من الدستور لترسخ مبدأ الفصل بين السلطات الرئيسية في الدولة.

وأشار الى ان المادة 50 قررت صراحة « مبدأ الفصل بين السلطات » وذلك دفاعا لأي جدل او لبس حول هذا المبدأ بالاضافة الى أنها حذرت من نزول أي من السلطات الثلاث عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليها في الدستور.

وذكر السفير الغنيم أن الحق في الحياة «القاعدة الاساسية» لجميع حقوق الانسان مؤكدا أن دولة الكويت اولته عناية كبيرة سواء في الضمانات القانونية والجزائية التي تصونه وتحميه.

وأوضح أن ذلك يتأتى من خلال مواد قانون الجزاء 16/1960 وغيرها من القوانين اضافة الى توفير سبل الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية وسبل الحياة الكريمة.

ولفت الى أن المادة 12 من دستور دولة الكويت تنص على «تعنى الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة».

واشار الى أن ميزانية وزارة الصحة قدرت بمليار و800 الف دينار «الدولار يعادل نحو 0.305 دينار» وذلك تظير عدد كبير من الخدمات الصحية المجانية للجميع من دون استثناء من مواطنين ومقيمين وكذلك من المقيمين بصورة غير قانونية.

وأضاف أن دولة الكويت لم تكتف بذلك بل عملت على توفير العلاج بالخارج وتحمل جميع تكاليفه للمواطنين الذين قد لا يتوفر لهم العلاج الا بمراكز طبية متخصصة وذات طبيعة خاصة .

وأكد السفير الغنيم أن المساواة والعدالة وعدم التمييز تمثل احدى ركائز حقوق الانسان المهمة في دولة الكويت.

وقال ان المادة 29 نصت على أن «الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين».

وشدد على أن مضمون المادة السابقة انعكس على جميع جوانب الحياة سواء في العمل او التعليم أو الصحة او السكن وغيرها مما كان له الاثر الايجابي على تحقيق الأمن وسد كل ثغرات التمييز وعدم المساواة ان وجدت.

وذكر انه انطلاقا من الرغبة الصادقة في اعلاء قيم حقوق الانسان فقد انضمت دولة الكويت الى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

وأضاف السفير الغنيم أن من أبرز تلك الاتفاقيات «اتفاقية مناهضة التعذيب» وغيرها من دروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة بموجب القانون واحد لسنة 1996.

وأشار الى أن هذه الاتفاقية اضحت ووفقا للمادة 70 من دستور دولة الكويت جزءا لا يتجزأ من المنظومة التشريعية والقضائية الوطنية وعليه يعتبر التعريف الوارد في المادة واحد منها معتمدا في التشريع الكويتي.

واشار الى انه تم وضع العديد من الوسائل الوقائية لمنع التعذيب منها على سبيل المثال «توفير قنوات قانونية لضمان اجراء التحقيقات العاجلة بصدد ادعاءات التعذيب» و«انشاء الشرطة المجتمعية».

وأضاف أن من تلك الوسائل أيضا «انشاء لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة» و«استحداث خط ساخن لتلقي الشكاوى» بالاضافة الى «اجراءات تدريبية للقائمين على انفاذ القانون».

وقال انه في عام 1996 صدر قانون رقم 12 بالموافقة على اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نتيجة لقناعة راسخة بمضمون ما جاء في هذه الاتفاقية.

وأشار الى أن هذه الاتفاقية اضحت ايضا جزءا لا يتجزأ من المنظومة التشريعية والقضائية الوطنية وذلك اعمالا بنص المادة 70 من الدستور الكويتي.

وأكد السفير الغنيم أن للمرأة مكانة خاصة في المجتمع الكويتي مشددا على أنها حظيت بكل تقدير واحترام انطلاقا من مبدأ الدين الاسلامي الحنيف.

لتخفيف الضغط على المستشفيات

الحويلة : تجهيز جميع المستوصفات لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة

محمد الحويلة

تقدم النائب محمد الحويلة باقتراح لتجهيز جميع المستوصفات بدولة الكويت لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة وخط دفاع صحي اول للمواطنين ولتخفيف الضغط على المستشفيات وجاء في الاقتراح:

نصت المادة الحادية عشرة من الدستور على (أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض او العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التامين الصحي والاجتماعي والمؤونة الاجتماعية والرعاية الصحية) وان مراكز الرعاية الصحية الأولية المستوصفات هي خط الدفاع الصحي الأول للجميع حيث تقدم العلاجات الوقائية والعلاجية والتاهيلية.

ولكن أصبحت الخدمة الطبية التي تقدم في المستوصفات ضعيفة وبحاجة إلى تطويرها وهو ما جعل المراجعين يعزفون عن الذهاب الى المستوصفات واللجوء مباشرة الى المستشفيات التي تعاني ازدحاما كبيرا.

فلدينا تجربة يجب ان تعمم على جميع المستوصفات وهي تجربة مستوصف الرقة والذي يضم اول وحدة طوارئ في مراكز الرعاية الأولية وذلك لتخفيف الضغط على المستشفيات وزيادة مشاركة الرعاية الصحية الأولية في علاج حالات الطوارئ وكذلك لتخفيف العبء على المواطنين.

لذا فانني اتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضة على مجلس الأمة الموقر.

1 – تجهيز جميع المستوصفات بدولة الكويت لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة لخدمة المواطنين ولتخفيف الضغط على المستشفيات وذلك من خلال إضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة وذلك بفتح كل من (المختبرات بصفة دائمة وعيادات الاطفال بصفة دائمة ومستمرة وقسم أشعة الأسنان عيادة أمراض النساء والحوامل عيادة التغذية) وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات والمستلزمات الطبية الحديثة وكذلك تزويدها بأسعاف ثابتة لنقل المرضى على مدار الساعة.

2 – العمل على تغطية النقص الموجود في عدد الأطباء وخصوصا عيادة الأسنان

3 – تمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدار 24 ساعة يوميا وعدم إغلاقها في الإجازات والعطل الرسمية.

«البيئة» : مشروع البلاغ الوطني يرسم سياسة الدول حول تغير المناخ

أكدت الهيئة العامة للبيئة امس أهمية مشروع البلاغ الوطني الذي يرسم سياسات الدول ويمثل أحد اهم التزاماتها في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ.

وقال نائب المدير العام لشؤون الرقابة البيئية في الهيئة الدكتور محمد الأحمد في ورشة العمل الوطنية الأولى لاعلان انطلاق اعداد (البلاغ الوطني) الثاني إن المشروع له ابعاد دولية ويعنى بجرد انبعاثات الغازات الدفيئة.

وأضاف الأحمد أن المشروع يعنى كذلك بتوجيه المشاريع الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية في حماية البيئة.

وأوضح أن الهيئة تستكمل اليوم الرؤية الاستراتيجية الخاصة بها لحصر وجمع البيانات المتعلقة بالشان البيئي في جميع القطاعات.

وبين أن هذه الخطوة تتيح للهيئة اتخاذ قرارات افضل بما يحقق صحة وسلامة المواطن والمقيم من خلال تطبيق قانون حماية البيئة بشكل أمثل.

وذكر أن مشروع (البلاغ الوطني) الثاني لدولة الكويت يعد احد الالتزامات الدولية التي تواجهها الكويت في اتفاقية تغيير المناخ وهو الاتفاق المعني بالحد من ارتفاع درجات الحرارة.

من جهته قال رئيس قسم التغيرات المناخية بالهيئة الدكتور شريف الخياط خلال الورشة إن المشروع يقدم معلومات بيئية شاملة حول التبؤات المستقبلية لحجم الانبعاثات الغازية للكويت وفرص التخفيف مثل متوسط درجات الحرارة ومعدل سقوط الامطار.

وأوضح ان المشروع يقدم أيضا تنبؤات بمستوى ارتفاع مياه الخليج العربي ونسبة غمر السواحل والجزر الكويتية لافتا الى ان جميع المعلومات ستكون قواعد بيانات تؤخذ بعين الاعتبار عند اقرار خطط التنمية طويلة الأمد.

واشار الى أن المشروع سيتطرق الى مواضيع بيئية واقتصادية مهمة منها تاثير تغير المناخ على الصحة العامة وتاثير ارتفاع درجات الحرارة على الخليج العربي واثره على الثروة السمكية.

وافاد بان المشروع يتناول أيضا مسالة تاثير تغير المناخ على مصادر المياه بالبلاد وتوقعات زيادة العواصف الترابية مستقبلا نتيجة تناقص معدلات سقوط الامطار.

وذكر أن هذه الدراسات للهيئة تمكن الهيئة من مساعدة جهات الدولة مثل وزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقطاع النفطي على وضع خططها الاستراتيجية لتتماشى مع خطط التنمية المتوسطة وطويلة المدى.

ولفت الى أن المشروع الذي يقام من قبل هيئة البيئة سيستمر العمل به لمدة عامين معربا عن الأمل أن تسلم الوثيقة النهائية للبلاغ الخاص بتغير المناخ الى سكرتارية الاتفاقية بالتزامن مع مؤتمر الاطراف الـ24 لإتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ الذي سيقام في العاصمة البولندية وارسو بنوفمبر العام المقبل.

تتمات

الأمير لأبنائه

الكويت في شتى المحافل ، متمنيا سموه لهم دوام التوفيق والسداد.

وقال سموه خلال حواره معهم : «اولا انا شاكر الاخوة والاخوات كل ما سمعته منهم وكل ما افرحني بان كلكم تطقتم «بيبا».. وبيبا هذه عندي كبيرة ، واحس فيها والله كبيرة ان كلكم مثل اولادي ، واعاهدكم باني ما تعملونه بانكم ما راح توقفون فيه بنص الطريق يجب ان تكملوه ، ولا خير فينا ان ما ساعدناكم لتكملوا برنامجكم اللي تعملونه ، برنامجكم فيه فخر لنا وللكويت وللعالم كله .. يعني الكويت تفتخر فيه ، لذلك على بركة الله ، وأوعدكم باني ساكون يدي بيدكم ، وهذا اخي يوسف المستشار يوسف يشهد علي بأن يدي بيدكم ، وإنكم ان شاء الله تصلون إلى المرحلة اللي انتم تتمنوها ، واللي احنا نتمناها وياكم عليه ، ربنا ان شاء الله يوفقكم جميعا».

الحريش نائباً

المجلس عيسى الكندري امس الأول ، لانه طرف في قرار اعادة انتخاب نائب الرئيس.

اضاف ان «التشريعية» في دراستها مدى صحة اعادة انتخاب نائب الرئيس ، استمعت لآراء المرشحين لمنصب نائب الرئيس عيسى الكندري وجمعان الحريش ، وآراء الخبراء الدستوريين من داخل المجلس ومن خارجه ونواب سابقين.

من ناحيته قال النائب جمعان الحريش، إن قرار اللجنة التشريعية القاضي بعدم صحة إجراء التصويت على منصب نائب الرئيس ، سيحال إلى المجلس.

أضاف الحريش: «حسب ماوردني أن المحكمة الدستورية ذكرت ان الإجراء خاطئ ، واتوقع ان تكون مدة الحكم اسبوعين ، وفق تجربة سابقة في العام 1996».

بدوره قال نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري: توقعت ان يستشعر النائب محمد الدلال الحرج ، ويمتنع عن التصويت في «التشريعية» ، فيما يتعلق في انتخابات نائب الرئيس لكنه لم يفعل ، خاصة ونحن نشرع قوانين التعارض في المصالح ، ويفترض ان نكون قدوة للآخرين وأصحاب قيم ، لكن مع الأسف آثرنا المصالح الحزبيه الضيقة الخاصة على الحق.

واكد عضو اللجنة التشريعية خالد الشطي سلامة إجراءات انتخاب نائب رئيس مجلس الامة ، التي اتخذها رئيس المجلس مرزوق الغانم ، وعززها كبار الخبراء الدستوريين.

واشاد الشطي بالراي الدستوري الذي ابداه النائب السابق مشاري العنجري ،والذي شرح في اللجنة التطور التاريخي للمادة 37 من اللائحة الداخلية ، وحسم الموضوع بأن الإجراء الذي اتخذه الرئيس الغانم اجراء دستوري وقانوني ولائحي.

اضاف ان الراي الآخر في اللجنة الذي اعتبر عدم صحة اجراءات انتخاب نائب الرئيس ، استند على تفسير نص المادة 37 التي اساسا تغيرت ، مؤكدا عدم جواز الاستناد على حكم دستوري مبني على مادة تم تعديلها ، وهي من المسلمات والبديهيات التي يعرفها طلبة كلية الحقوق.

في السياق نفسه اشار النائب عدنان عبدالصمد إلى أن تقرير اللجنة التشريعية بشان انتخابات نائب الرئيس ، سيعرض على المجلس للاحالة للمحكمة الدستورية ، وقرار اللجنة غير ملزم ولا يترتب عليه اثر ، فالأمر اولا واخيرا للمحكمة الدستورية.

وكانت انتخابات نائب الرئيس شهدت في الجولة الاولى فوز النائب جمعان الحريش على منافسه عيسى الكندري 32/31 مع وجود ورقة بيضاء، وهنا قرر رئيس المجلس مرزوق الغانم اعادة الانتخابات بجولة ثانية، لان الفائز لم يفز بالغالبية.

وفي الاعادة ، فاز عيسى الكندري على الحريش ب 32 صوتا ، مقابل 31 للحريش ، حيث شارك في التصويت 63 عضوا ، فيما شارك في الجولة الاولى 64 عضوا.

من جهة اخرى، ذكر النائب محمد الدلال الدلال ان اللجنة التشريعية «انجزت قوانين الجنسية وعددها 9 ، وسيتم احالتها الى لجنة الداخلية والدفاع باعتبارها اللجنة المختصة».

اضاف انه سيتم كذلك تم بحث قانون البصمة الوراثية ، واحالته الى اللجنة المختصة ، تمهيدا لرفعه إلى المجلس ، كما ناقشت مقترحات تعديل قانون الحرمان من الترشيح ، وابدت اللجنة رايها القانوني والدستوري وسيتم إحالتها الى لجنة الداخلية والدفاع للاختصاص.

إجراءات حكومية

تهريب الحاويات ، وتزويدها بجميع المستندات التي تملكها من تقارير ديوان المحاسبة ومراسلات وردود سابقة ، حول أوضاع الإدارة العامة للجمارك.

وأوضح أعلن رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد ، انه تبين للجنة ان استمرارية الإدارة العامة للجمارك باسناد أعمالها الجمركية لإحدى الشركات المحتكرة لجميع المنافذ الجمركية في البلاد تشغيليا وماليا ، تسبب بعدة مآخذ ومنها التقصير في إحكام الأمن الجمركي في البلاد ؛ لاسيما وأن هذه الملاحظة دخلت عامها الحادي عشر دون الوصول لحل نهائي وحاسم لها ، وبدأت تبعاتها تتعقد سنويا وآخرها قضية اختفاء حاويتين من ميناء الشويخ وما صاحبها من لغط مثار.

اضاف أن مكونات العقد المبرم مع الشركة المحتكرة والمشوب بالعديد من الملاحظات والثغرات منذ توقيعه ، ترتب عليه استحالة تعامل الجمارك في اي مرفق لها دون الرجوع للشركة ، وأبرز تلك الثغرات عدم تركيب وتشغيل نظم المراقبة باستخدام الكاميرات ، وعدم توفير انظمة شبكة التصوير التلفزيوني الداخلي في المنافذ الجمركية ، وعدم توفير البيئة المناسبة من أماكن مغطاة لعملية التفتيش.

وقال عبد الصمد إن لجنة الميزانيات لاحظت أيضا ان الشركة مازالت مستمرة باستغلال كافة المنافذ الجمركية ، وتمتنع للسنة الـ 11 على التوالي عن سداد التزاماتها تجاه الخزانة العامة للدولة ، والبالغة حتى آخر حساب ختامي 128 مليون دينار ، بالإضافة إلى عدة مبالغ أخرى ، وتقوم بتحصيل جميع رسوم «النقل والتخزين والمناولة» من المنافذ الجمركية لصالحها ،والتي بلغ ما أمكن حصره منها طوال تلك السنين ما يقارب 137 مليون دينار.

ولفتت اللجنة إلى أنه رغم ما يشوب أعمال هذه الشركة من مآخذ ، إلا ان الجمارك أسندت لها مؤخرا تشغيل منفذ العبدلي أيضا لضرورة المصلحة العامة ، بعد أن تم إخلاء المنفذ من شركة أخرى كانت تديره دون غطاء تعاقدي لمدة 4 سنوات ، وسبق أن أوصت اللجنة أن تقوم الإدارة العامة للجمارك بإدارة مرافقها وتشغيلها بنفسها كما نص قانون انشائها بذلك ، دون اللجوء لشركات للقيام بأعمال جمركية مراعاة للجانب الأمني في هذا الجانب.

وأكد رئيس اللجنة على ضرورة قيام الإدارة العامة للجمارك بصيانة وترميم كافة مرافقها الجمركية ، مع توفير العدد الكافي من المفتشين المختصين فيها لسرعة الإنجاز وخاصة في منفذ العبدلي اثناء المواسم الدينية ، وأن يكون التفتيش ضمن الإطار المهني والأمني المرسوم قانونا ، لاسيما وان بعض المنافذ شهدت شكاوى كثيرة من المواطنين جراء تصرفات شخصية من بعض المفتشين.

من جهة أخرى قال وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر ابل انه بناء على توجيهات سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، بتخصيص القطعتين (3و4) بمنطقة خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية فقد «وجهتي مجلس الوزراء ، للشروع في توزيعها على مستحقي الرعاية السكنية ، وفقا لاولوية الطلبات الاسكانية لدى المؤسسة».

واضاف ابل في تصريح لـ «كونا» عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء ، ان «هذا الامر يأتي ايمانا من سمو رئيس مجلس الوزراء في دعم القضية الاسكانية».

وأوضح ان هذا الامر يعد خطوة «من ضمن الخطوات الكثيرة التي دعم فيها سمو رئيس مجلس الوزراء القضية الاسكانية ، بشكل كبير جدا ولا محدود».

وأكد ان «المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، سوف تعمل على الاسراع في تجهيز هاتين القطعتين اللتين تحتوي على نحو 1200 وحدة سكنية تقريبا بمساحة تبلغ 400 متر مربع لكل وحدة سكنية وتجهيز هذه الوحدات السكنية ، لتدخل في جدول توزيعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية

5 نواب يقدمون

حساب خاص تديره الهيئة العامة للاستثمار ويخصص خمسون في المائة من عائداته للمتقاعدين المسجلين بمؤسسة التامينات الاجتماعية ، وتقدم لهم على شكل خدمات ومنح نقدية بشكل سنوي.

العوضي : مراكز

الكبير اضافة للمراكز الحالية في العاصمة والجهراء والاحمدي

جاء ذلك في تصريح ادلت به العوضي خلال زيارتها اليوم الاثنين الى مركز التدخل المبكر للاطفال المعاقين في منطقة السرة بمحافظة العاصمة ، والتي تاتي ضمن سلسلة الزيارات الميدانية التي اقوم بها بهدف الاطلاع على سير العمل وتحفيز وتشجيع العاملين ورصد اي معوقات والعمل على تذليلها

وذكرت العوضي ان مركز السرة انشيء بقرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم «6» بتاريخ 1996/1/8 تحت مسمى مركز التدخل المبكر للاطفال المعاقين يتبع ادارة المعاقين التابع لهيئة ذوي الاعاقه ويختص المركز بتدريب وإرشاد وتهيئةالاطفال ذوي الاعاقات المختلفة والمعرضين لخطر الاعاقة سواء لاسباب بيولوجية او بيئية وذلك منذ الولادة الى سن دخول الروضة.

واشارت الى ان هذا المركز والمراكز الاخرى في الصباحية والجهراء تستقبل الحالات عن طريق الهيئة العامة لذوي الاعاقة ، وكذلك المراكز الصحية والمستشفيات.

الأسد يرفع

وعن التفاوض حول منصبه كرئيس، قال الأسد «نعم مستعد للتفاوض» ، إلا انه اضاف «لكن منصبي يتعلق بالدستور، والدستور واضح جدا حول الآلية التي يتم بموجبها وصول الرئيس إلى السلطة او ذهابه وبالتالي، إذا إرادوا مناقشة هذه النقطة فعليهم مناقشة الدستور، والدستور ليس ملكا للحكومة او الرئيس أو المعارضة، ينبغي أن يكون ملكا للشعب السوري ولذلك ينبغي أن يكون هناك استفتاء على كل دستور، هذه إحدى النقاط التي تمكن مناقشتها في ذلك الاجتماع».

وأشار الأسد إلى أن انتخاب ترامب رئيسا لسوريا قد يغير ذلك موقف الولايات المتحدة حيال الأزمة، ويسهم في حل الصراع السوري، قائلا: «أعتقد أن انتخاب ترامب إيجابي فيما يتصل بالصراع السوري» .

وأردف: «بالتأكيد ترامب سيغير الموقف الأمريكي، لأن المشكلة السورية ليست منعزلة، الجزء الأكبر من الصراع السوري ذو طبيعة إقليمية ودولية، والجزء الإقليمي والدولي يعتمد بشكل رئيسي على العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، ما أعلنه ترامب كان واعدا جدا، إذا كانت هناك مقاربة او مبادرة صادقة لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن ذلك سينعكس على كل مشكلة في العالم بما في ذلك سوريا» .

وعن مقتل سوريين في حلب قال الأسد «لم اسمع أن هناك حربا جيدة على مدى التاريخ، فكل حرب سيئة وتنطوي على دمار وقتل، ولكي نحرر الدولة من «الإرهاب» أحيانا هذا هو الثمن».

من جهة أخرى قال رئيس الوفد المفاوض للمعارضة السورية العميد اسعد عوض الزعبي للحدث ، ان اي هدنة عسكرية تسبقها اجراءات وخطوات على الارض.

واكدت المعارضة سابقا ان الهدنة لن تتم لان النظام يسعى لعرقلتها في جميع الجبهات ، لانها لا تخدم مصالحة.

مصر : مقتل

مصرع عدد من الإرهابيين.

وقالت مراسلة «العربية»، نقلاً عن شهود عيان من سكان حي المساعيد ممن شاهدوا اللحظات الأولى لهجوم العريش، إن الهجوم بدأ بإطلاق قذائف «آر بي جي»، ثم دخول سيارة مفخخة اقتحمت الكمين وسط إطلاق نار كثيف من قبل العناصر المسلحة.

وبعد الانفجار، اقتحمت العناصر المسلحة الكمين، وقامت بإطلاق النار على أفراد الكمين، وأصيب عدد من المدنيين جراء الهجوم.

هذا ودفعت قوات الجيش والشرطة بتعزيزات لموقع الهجوم حيث تجري الاشتباكات حاليا مع العناصر الإرهابية المسلحة فيما تقوم طائرات الاباتشي بتمشيط المنطقة.